

أوبك+ تدرس تمديد تخفيض الإنتاج لفترة معينة أسعار النفط مستقرة قرب أعلى مستوياتها في 3 شهور



تمديد خفض إنتاج النفط لفترة تمتد ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر إضافية. وذكرت الوكالة نقلاً عن مصادر خاصة أن المنظمة النفطية «أوبك+» تبحث مسألة تمديد مدة اتفاق خفض إنتاج النفط، وأوضح المصدر أن الوضع في سوق النفط يتغير بسرعة، ويتم إعطاء الأفضلية لاتخاذ تدابير قصيرة الأجل. وفي ظل انهيار الطلب على النفط بسبب وباء فيروس كورونا، اتفقت الدول الأعضاء في صفقة إنتاج النفط بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا، في أيار/ مايو - يونيو، وبمقدار 7.7 مليون برميل في النصف الثاني من العام الحالي، وبمقدار 5.8 مليون برميل أخرى حتى نهاية نيسان/ أبريل 2022.

وتأتي التخفيضات بالمقارنة مع إنتاج تشرين الأول/أكتوبر 2018، كقاعدة مرجعية لعملية خفض، ولكن روسيا والمملكة العربية السعودية أخذتا على عاتقهما 11 مليون برميل يوميا، قياسا مع الكل هناك انخفاض بنسبة 23 في المئة و 18 في المئة و 14 في المئة على التوالي. ومن المتوقع أن يتيح هذا الاجتماع فرصة أكبر للمناورة لتغيير حدود الإنتاج الحالية. وكان وزير الطاقة الجزائري، محمد عرقاب، الذي يتولى الرئاسة الدورية، قد اقترح عقد الاجتماع في الرابع من يونيو وليس في الموعد المقرر يومي 9 و10 منه.

فتحت أسعار النفط الخام تعاملاتها الأسبوعية، أمس الإثنين، على استقرار قرب أعلى مستوياتها في ثلاثة شهور، مدفوعة بظهور مؤشرات زيادة الطلب وفتح تدريجي لاقتصادات عالمية بعد تعليق نتيجة جائحة كورونا. وصعدت أسعار النفط أمس، إلى أعلى مستوى منذ تسدوات 9 مارس الماضي، في انتظار اجتماع لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يعقد في 9 يونيو الجاري، يتخلله اجتماع لتحالف (أوبك+). وتراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم أغسطس، بنسبة طفيفة بلغت 0.03 بالمئة أو سنتا واحدا إلى 37.83 دولار للبرميل.

كما تراجع العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم يوليو بنسبة 0.06 بالمئة أو سنتين اثنتين إلى 35.47 دولارا للبرميل.

ويبدأ تنفيذ اتفاق تحالف (أوبك+) بخفض الإنتاج بمقدار 9.7 ملايين برميل يوميا، بظهور الأسواق العالمية التي سجلت تراجعاً في مخزونات الخام العالمية، كانت راكمتها خلال أبريل الماضي، مع هبوط سعر برميل برنت متوسط 15 دولارا للبرميل. على الجانب الآخر، كشفت وكالة أمريكية، أمس الإثنين، أن منظمة «أوبك+» تدرس إمكانية

شركات النفط الصخري الأميركي تعاني.. و ديونها 14 مليار دولار



حتى يصل في العام المقبل إلى ما يزيد قليلاً عن 40 دولاراً. ونتيجة لذلك ووفقاً للمحللين، يمكن أن ينخفض إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى أقل من خمسة ملايين برميل يوميا. وخفضت أكبر 15 مضخة للنفط في الولايات المتحدة استثماراتها في تطوير مناطق جديدة بنسبة 48 بالمئة، كأحد أهم آثار أزمة كورونا، ومن المستحيل استعادة حجم الإنتاج السابق، حتى عودة منتجي النفط الصخري إلى المستوى السابق، حيث كُتب في جريدة اقتصادية بأن «جميع الاحتمالات ستمر».

ويقول الخبراء إنهم لا يملكون «أدوات كثيرة» لتجنب الخسارة، وقال خبير السوق ادوارد بيل من بنك الإمبراتور دبي الوطني «سي إن بي سي»: «من شبه المؤكد أن أميركا ستفقد مكانها الأول هذا العام»، ويضيف «أنه يأتي بشكل أسرع مما نتوقعه جميعاً».

أضافوا: «إن وباء كورونا دمر صناعة النفط»، بالإضافة إلى الانخفاض السريع وغير المسوق في أسعار البنزين والديزل والكبريتين، كانت هناك حرب أسعار، وأيضا الديون الضخمة على الميزانيات لشركات التكسير الأميركي. كما لو أن ذلك لم يكن كافياً، فإن الشركات المخفلة بالديون يمكن أن تصبح فريسة سهلة «للاستلاء عليها»، ومع تعافي الاقتصاد الصيني يتزايد اهتمام الصين بالقيم الرخيصة لشركات في الخارج، حيث انخفضت قيمة احتياطي النفط الأميركي بأكتر من النصف مقارنة بالوقت الذي كان فيه البرميل لا يزال 60 دولاراً، من 42000 دولار إلى 20000 دولار. ويُخشى حدوث غزو اقتصادي صيني، حيث تم الإعلان رسمياً في ولاية تكساس بأن احتمال سيطرة الدول المعادية على شركات النفط الصخري في تكساس والتي تعاني من مشاكل يمثل مشكلة خطيرة للأمن القومي.

وتسعى حكومة الولايات المتحدة إلى إيجاد وسيلة في كيفية منع المستثمرين الصينيين من الدخول للاستثمار في هذه الشركات مبادرة، ولكن صاندي الفرص من المستثمرين الصينيين لهم طرقهم الخاصة في الوصول إلى أهدافهم.

الاستمرار الدائم في الحفر، وهو ما يعد مستحيلاً في بيئة السوق الحالية، مما أدى لإفلاس شركات التطوير. منذ بداية العام، قدمت 17 شركة متخصصة في التكسير الهيدروليكي دعوى إفلاس مع عبء دين إجمالي قدره 14 مليار دولار، وتشمل هذه الشركات العملاقة في الصناعة مثل شركة وايتج بتروليو وكاليفورنيا ريسورسز.

وقدماً لدراسة أجراها البنك الاحتياطي الفيدرالي في الالاس، يحتاج منتج النفط إلى حد أدنى للسعر يبلغ 49 دولاراً للبرميل من النفط الخام، حتى في المنطقة التي يتم استخراج النفط فيها بشكل رخيص نسبياً في غرب تكساس ليكونوا قادرين على القيام بأعمال التجارية المرهبة.

وفقاً لنفس البنك فإن 15 بالمئة فقط من منتجي النفط بحاجة إلى وصول سعر نفط إلى 40 دولاراً للبرميل. في هذه الأثناء، لا يوجد هناك ارتفاع قوي في الأسعار ومن المتوقع أن يرتفع النفط الأميركي إلى ما يزيد قليلاً عن 30 دولاراً للبرميل هذا العام

فلم يكن من المتوقع ظهور المشاكل حتى عام 2021، ولكن انهار الطلب على موارد الطاقة نتيجةً لتفشي جائحة كورونا، وانهارت أسعار النفط تبعاً لذلك، فكان منتج النفط الصخري الأميركي أول المتضررين، وهم بالفعل مقلون بالديون وبدون استثمار.

وأعلنت شركة بيكر هيويز، وهي مقدمة خدمة لمنتجي النفط والغاز، أن عدد مضخات النفط التي لا تزال نشطة في الولايات المتحدة قد تقلصت إلى الحد الأدنى.

فقدان ثلث الإنتاج

بحسب خدمة تحليل حديث، تقدر خسارة الولايات المتحدة بثلث إجمالي إنتاجها في صناعة النفط الصخري، أدت الأزمة إلى مشكلة كبيرة بالفعل في صناعة النفط الأميركي؛ إذ إن الاستفادة السريعة للمصادر تُعد أحد أهم الآثار الجانبية لتكنولوجيا التكسير الهيدروليكي، وبعد فترة وجيزة من الحفر ينخفض معدل الإنتاج بسرعة؛ ومن أجل التعويض عن خسارة الإنتاج، كان من الضروري

خفض منتج النفط الأميركي إنتاجهم بشدة، إذ قلت أعمال التنقيب والحفر في الولايات المتحدة في الحقول التي لا يزال النفط يتدفق من آبارها؛ مما أدى إلى عدم قدرة شركات التكسير الهيدروليكي على سداد ديونها وإعلان إفلاسها. وقد يستغرق الأمر سنوات لإعادة بناء اقتصاد التكسير الهيدروليكي الأميركي. وتصدرت الولايات المتحدة العام الماضي دول العالم بإنتاج النفط متقدمةً بذلك على روسيا والمملكة العربية السعودية، وقد ساهم الزيت الصخري في وقع الإنتاج.

وفي عام 2019 أصبحت الولايات المتحدة مصدراً للذهب الأسود لأول مرة منذ 70 عاماً، حيث عبر روبرت ماكناي مستشار الطاقة السابق لجورج بوش الابن عن فرحته بذلك قائلاً: «ثورة التكسير قلبت أسعار النفط والصناعة وتدفقات التجارة رأساً على عقب»، بحسب «سيوتك» التباطؤ المفاجئ في مبيعات النفط الصخري جاء في وقت كان يجب تمويل الإنفاق الهائل للبنية التحتية وتقص الاستثمار من خلال تدفقات آبار التنقيب.

الاتحاد الدولي للنقل الجوي؛ تعافي الطيران قد يمتد إلى عام 2027



في الربع الثالث والرابع من العام الحالي، ولكن لن تعود إلى المستويات الطبيعية قبل عام 2023. ولكن حذر من أي موجة جديدة للكورونا ستؤجل تعافي الطيران لسنوات عديدة، قد تمتد إلى عام 2027 - 2029. وناشد الاتحاد الحكومات بالتدخل لتقديم المساعدات إلى شركات الطيران. إذ إن انتعاش قطاع الطيران من تفشي جائحة فيروس كورونا سيكون بطيئاً وسيستغرق وقتاً طويلاً، إذ من المرجح أن تظل أعداد الركاب أقل من مستويات ما قبل الوباء حتى عام 2023.

كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي، أن شركات الطيران العالمية قد تكبدت خسائر بـ400 مليار دولار خلال عام 2020، إلى جانب 550 مليار دولار ديون تترتب عليها والتي لن تستطيع التخلص منها في السنوات القادمة. ولغت إلى أن «آياتا» تطلق خطة لإعادة السفر تامل بتطبيقها دولياً، حيث إن المطارات تستعد لإعادة الرحلات تحت إجراءات جديدة، ما يتطلب تنسيقاً دولياً بين شركات الطيران والمطارات والحكومات في تبني إجراءات متناسقة ونفاذية التطبيق. ونوه بأن حركة السفر ستعود تدريجياً

أنشطة المصانع بالصين تتراجع مع ضعف الطلب

الفاصل بين النمو والانكماش مقارنة مع الشهر السابق. وتوقع المحللون قراءة عند 51 نقطة. وسجلت طلبيات التصدير تراجعاً للشهر الخامس على التوالي، وسجل مؤشرها الفرعي 35.3 في مايو، بانخفاض كبير عن مستوى 50 نقطة، إذ نالت جائحة كورونا من الطلب العالمي. وأظهر المسح أن المصانع قلصت عدد العاملين للمرة الأولى منذ استئناف أنشطتها، ونزل المؤشر الفرعي لذلك إلى 49.4 من 50.2 في أبريل، حسباً ما أفردته المسح، وفي مايو، نزل مؤشر أسعار مديري المشتريات للشركات المتوسطة والصغيرة إلى 48.8 من 50.8، بينما أعلنت الشركات الكبيرة توسعاً أسرع للأنشطة.

وفي علامة مشجعة، تحسن مؤشر يقيس إجمالي طلبيات التوريد الجديدة إلى 50.9 من 50.2 في أبريل، مما قد ينبئ بتسارع وشيك في الطلب المحلي. وزيادت طلبيات الجديدة لقطاع التشييد إلى 58، مقارنة مع 53.2 في الشهر السابق، وسرعت الشركات في القطاع وتيرة التوظيف أيضاً، وارتفع مؤشر مديري المشتريات الرسمي لقطاع الخدمات إلى 53.6 في مايو من 53.2 في أبريل، في علامة أيضاً على ما قد يكون تحسناً بطيئاً في ثقة الشركات بالقطاع والمستهلكين.



انتشار المرض. وتفيد بيانات مكتب الإحصاءات الوطني أن مؤشر أسعار مديري المشتريات الرسمي في القطاع الصناعي نزل إلى 50.6 في مايو من 50.8 في أبريل، لكنه يظل فوق مستوى 50 نقطة

وتباطأت الصناعات التحويلية للشهر الثاني على التوالي رغم تعافي الأنشطة من مستويات متدنية غير مسبوقة سجلتها في فبراير شباط حين فرضت الحكومة قيوداً صارمة على السفر ووقود عزل وعلقت العمل بالمصانع للحد من

نمت أنشطة المصانع في الصين بوتيرة أبطأ في مايو لكن قوة الدفع في قطعي الخدمات والتشييد تسارعت، مما يشير لتعاف غير متناسق في ثاني أكبر اقتصاد في العالم مع استئناف الشركات أعمالها عقب إجراءات التصدي لفيروس كورونا.

في الربع الثاني من 2020

الاقتصاد العالمي يفقد أكثر من 300 مليون وظيفة

سيغادرون لبعض الوقت ولكنهم سيقفون على وظائفهم». وأضافت «تقول تقديراتنا أن هذه أسوأ أزمة بعد الحرب». يذكر أن الركود الاقتصادي الناتج عن الإجراءات التقييدية التي فرضتها غالبية دول العالم من أجل كبح انتشار فيروس كورونا المستجد قد أدى إلى إيقاف العمل في الكثير من المؤسسات والمرافق الحيوية، وقد كثرت نتيجة لذلك أماكن عملهم، وأعلنت العديد من الدول فقدان الكثير من مواطنيها ووظائفهم. وعلى سبيل المثال فقد الاقتصاد الأمريكي 20.5 مليون وظيفة في أبريل/ نيسان، وهو أكبر أضع بنسبة 55 بالمئة هذا العام، والإشارة الأكثر قسوة بشأن الكيفية التي تعصف بها جائحة فيروس كورونا المستجد بأكبر اقتصاد في العالم.

أعلنت مديرة مكتب منظمة العمل الدولية لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، أولغا كولايفا، أن أكثر من 300 مليون وظيفة، بدوام كامل، قد يفقدها الاقتصاد العالمي بسبب وباء فيروس «كورونا» في الربع الثاني من عام 2020. وقالت كولايفا: «بلغ إجمالي خسارة وقت العمل في الاقتصاد العالمي 10.7 في المئة». وبيانات أكثر تفصيلاً، فإن هذا يعادل 305 ملايين وظيفة بدوام كامل، أي 305 ملايين عامل متفرغ في غضون أسبوع عمل مدته 48 ساعة». وشددت كولايفا على أن «هذا لا يعني فقدان الوظائف لجميع الأشخاص البالغ عددهم 305 ملايين شخص، بل إن بعضهم سيخسرون بالفعل ووظائفهم، وآخرون

أميركا تباع ممتلكاتها في هونغ كونغ

بدأت الحكومة الأمريكية ببيع ممتلكاتها في إحدى المناطق الرموقة في هونغ كونغ وسط توترات بين واشنطن وبيكين. تقدر قيمة الممتلكات الأمريكية بينها أراض وقصور في منطقة شوسون هيل في جزيرة الجزء الجنوبي من هونغ كونغ، بنحو 1.3 مليار دولار. وأشار المنشور، أن وزارة الخارجية الأمريكية استحوذت على الممتلكات في عام 1948.

وقال ممثل لوزارة الخارجية الأمريكية في رسالة إلكترونية، إن الحكومة الأمريكية تباع ممتلكاتها في أحد الأحياء الأكثر رخاء في هونغ كونغ. وأضاف المطل «إن مكتب المخصص ببيع وشراء المباني في الخارج في وزارة الخارجية (الأمريكية) يراجع بانتظام الحيازات العقارية الخارجية لحكومة الولايات المتحدة كجزء من برنامجها العالمي لإعادة الاستثمار». وفي وقت سابق أعلنت وزارة خارجية المملكة المتحدة وأستراليا وكندا والولايات المتحدة في بيان مشترك، أن قرار سلطات جمهورية الصين الشعبية بوضع قانون للأمن القومي لهو نوع كونه يتعارض مع أحكام إعلان الحكم الذاتي للمنطقة الذي وقعته بريطانيا والصين. وأقر المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، الهيئة التشريعية الرئيسية في البلاد، يوم الخميس الماضي، مشروع القانون المدني، وللمرة الأولى في تاريخ جمهورية الصين الشعبية، وفقاً للنتائج التصويتية.

ستاندر أند بورز؛ عدد المسافرين عبر المطارات سيتراجع 55 بالمئة هذا العام

عوامل تشمل كيفية تخفيف الحكومات لقيود السفر، واستعداد الناس للطيران مرة أخرى ومدى الضرر الاقتصادي الناتج عن كورونا. وحذرت ستاندر أند بورز للتصنيفات من المزيد من الخفض في تصنيف المطارات في الأشهر القليلة القادمة علماً أنها خفضت تصنيف 11 مطارا حتى الآن، مشيرة إلى أن إيرادات الطيران تمثل 50 بالمئة من إيرادات المطارات فيما تمثل إيرادات التجزئة النصف الآخر وهي الأخرى تأثرت بشكل كبير.

انتعاش قطاع الطيران من تفشي جائحة فيروس كورونا سيكون بطيئاً وسيستغرق وقتاً طويلاً، إذ من المرجح أن تظل أعداد الركاب أقل من مستويات ما قبل الوباء حتى عام 2023، وفقاً لشركة ستاندر أند بورز للتصنيفات. وتوقعت ستاندر أند بورز أن عدد المسافرين العالميين عبر المطارات سيتراجع بنسبة 55 بالمئة هذا العام، وهو ما يعني هبوطاً أكبر بكثير مما كان متوقفاً في السابق. وأوضحت أن الانتعاش سيعتمد على